أثر تكنولوجيا الإعلام والاتصال على حق الإنسان في حرمة حياته الخاصة

The impact of information and communication technology on the human right to the sanctity of his private life

الصادق ضريفي

جامعة آكلي محمد أولحاج - البويرة - (الجزائر)، s.drifi@univ-bouira.dz

تاريخ النشر: 2022/04/27

تاريخ القبول: 2022/03/10

تاريخ الاستلام: 2022/02/14

ملخص:

كان للطفرة الهائلة التي يشهدها عالمنا المعاصر في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال انعكاسات إيجابية على حياة الإنسان، فقد أسهمت في تذليل الكثير من الصعاب التي يعانيها في شتى المجالات، إلا أنه بالمقابل كان لها أثر سلبي بارز يتعلق أساسا بانتهاك حقه في حرمة حياته الخاصة، فالتقنيات الحديثة مسّت التركيبة العضوية للإنسان كما مسّت أفكاره ووجدانه.

كما أنه ظهرت تقنيات مراقبة تقوم بمراقبة الإنسان صوتا وصورة، فضلا عن أن التكنولوجيا بجواسيب آلية عن طريق بنوك معلوماتية فردية تجعل الحفاظ على الخصوصية أمرا بالغ التعقيد، ونتيجة المساس بالحق في الخصوصية هناك مطالب كبيرة بحماية البيانات الاسمية من تكنولوجيا الإعلام والاتصال، كما بحث رجال القانون آليات وضمانات حماية هذه البيانات.

كلمات مفتاحية: الإعلام، الاتصال، حقوق الإنسان، الحياة الخاصة.

Abstract:

Huge leap that our contemporary world is witnessing in the field of information and communication technology has had positive repercussions on human life This jump has contributed to eliminate many obstacles that a person suffers from in many fields. On the other hand it has a great negative effect become it violates has private life right . Modern technology has touched the organic composition of the human being, as well as his thoughts and conscience, and surveillance techniques have appeared to monitor people voice and image, in addition to the fact that technology with automatic computers through individual information banks makes maintaining privacy a very complex matter, and as a result of compromising the right to privacy there are great demands for data protection from the nominal terms of information and communication technology, more over legal scholars discussed mechanisms and guarantees for the protection of this data

Keywords: Media, communication, human rights, private life.

مقدمة

يعد الحق في حرمة الحياة الخاصة أو الحق في الخصوصية من الحقوق اللصيقة بشخصية الإنسان التي كرستها المواثيق الدولية والتشريعات المقارنة على حد سواء، وأكدت هذه الأخيرة على جملة من الضمانات لكفالة عدم انتهاكه، فقد نص الدستور الجزائري لسنة 1996 في المادة 39 منه على أنه: ((لا يجوز انتهاك حرمة حياة المواطن الخاصة، وحرمة شرفه يحميها القانون، وسرية المراسلات والاتصالات الخاصة بكل أشكالها مضمونة)¹، كما أصدر المشرع الجزائري القانون 07/18 الصادر بتاريخ 2018/06/10 والمتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي²، والذي يعد إضافة للتر

وعلى الصعيد الدولي اعتبرت هيئة الأمم المتحدة هذا الحق حقا من حقوق الإنسان الأساسية من خلال الإعلان العالمي لسنة 1948³، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لسنة 1966 الذي نصت المادة 17 منه على أنه: ((لا يجوز تعريض أي شخص على نحو تعسفي أو غير قانوني للتدخل في خصوصياته، أو شؤون أسرته أو بيته أو مراسلاته، أو لأي حملات غير قانونية تمس شرفه أو سمعته، وأن من حق أي شخص أن يحميه القانون من مثل هذا التدخل أو المساس))، كما قضت المادة الثامنة من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان لسنة 1950 على ما يلي:

- 1- لكل إنسان الحق في احترام حياته الخاصة والعائلية ومسكنه ومراسلاته.
- 2- لا يجوز للسلطة العامة أن تتعرض لممارسة هذا الحق إلا وفقا للقانون وبما تمليه الضرورة في مجتمع ديمقراطي، لصالح الأمن القومي وسلامة الجمهور، أو الرخاء الاقتصادي للمجتمع، أو حفظ النظام ومنع الجريمة، أو حماية الصحة العامة والآداب، أو حماية حقوق الآخرين وحرياتهم)).

والحق في الخصوصية يتخذ مظاهر عدة منها: حرمة المسكن، المحادثات الخاصة، المراسلات، المذكرات الخاصة، الذمة المالية، الحياة الصحية والرعاية الطبية، الآراء السياسية، الحياة العائلية والعاطفية للإنسان، حرية المعتقدات الدينية، الحياة المهنية، حرمة جسم الإنسان، الحق في الشرف والاعتبار، وغيرها.

ويشهد العصر الحالي طفرة غير مسبوقة في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال بسبب ظهور الانترنت وغيره من الوسائل التكنولوجية المتطورة، التي تستخدم في شتى المجالات، خاصة ما يتعلق بالمعالجة الآلية للمعطيات، وفي ظل سهولة

¹ - مرسوم رئاسي رقم 438/96 مؤرخ في 26 رجب 1417هـ الموافق لـ 8 ديسمبر 1996م يتعلق بإصدار نص تعديل الدستور المصادق عليه في استفتاء 28 نوفمبر 1996، الجريدة الرسمية، عدد 76، صادرة في 27 رجب 1417هـ الموافق لـ 8 ديسمبر 1996.

² - قانون رقم 07/18 مؤرخ في 2018/06/10 يتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، جريدة رسمية عدد 34، صادر بتاريخ 2018/06/10.

³ - حيث نصت المادة 12 منه على ما يلي: ((لا يعرض أحد لتدخل في حياته الخاصة أو أسرته أو مسكنه أو مراسلاته، أو حملات على شرفه وسمعته، ولكل شخص الحق في حماية القانون من مثل هذا التدخل أو تلك الحملات)).

الوصول إلى البيانات ذات الطابع الشخصي قد تعتمد بعض الشركات - عمومية كانت أو خاصة - لاستغلال البيانات الشخصية للأفراد لأغراض اقتصادية أو بقصد الدعاية وغيرها، كما أن الحق في الخصوصية أصبح من أكثر الحقوق عرضة للانتهاك في البيئة الرقمية، لذا تظهر الأهمية البالغة التي يكتسبها موضوع أثر تكنولوجيا الإعلام والاتصال على حق الإنسان في حرمة حياته الخاصة، وسنحاول من خلال هذا البحث الإجابة عن الإشكالية الآتية: ما مدى تأثير تكنولوجيا الإعلام والاتصال على حق الإنسان في حرمة حياته الخاصة؟

المبحث الأول: مفهوم الحق في حرمة الحياة الخاصة

يعد الحق في حرمة الحياة الخاصة من أهم الحقوق اللصيقة بشخصية الإنسان التي كفلتها الشرائع السماوية قبل الدساتير والقوانين الوضعية في غالبية دول العالم، وإن كان الحق في الخصوصية من المفاهيم النسبية المرنة التي تختلف باختلاف المجتمعات وتعدّد الثقافات، كما أنه مفهوم مشوب بالغموض وعدم التحديد.

وفي هذا الصدد قررت الشرائع السماوية حماية للحياة الخاصة للأفراد، وهنا نجد أن الشريعة الإسلامية وهي آخر هذه الشرائع أقرت للأفراد الحق في المحافظة على خصوصياتهم وأسرارهم الشخصية، ومن صور حمايتها لهذا الحق: تحريم التحسس على الغير وكشف أسرارهم، قال الله تعالى: ((يا أيها الذين آمنوا اجتنبوا كثيرا من الظن، إن بعض الظن إثم ولا تجسسوا ولا يغتب بعضكم بعضا))¹، وجاء في الحديث قوله عليه الصلاة والسلام: ((إياكم والظن فإن الظن أكذب الحديث ولا تجسسوا ولا تحسسوا))، منع دخول بيوت الغير دون إذن (حرمة المسكن) قال الله عز وجل: ((يا أيها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوتا غير بيوتكم حتى تستأنسوا وتسلموا على أهلها ذلكم خير لكم لعلكم تذكرون))²، تحريم استراق النظر والسمع، حرمة كشف الأسرار، وحماية خصوصية الميت وغيرها³.

وبالعودة إلى القوانين القديمة نجد أن القانون الروماني قد جرم الاعتداء أو الإيذاء، حيث صدر قانون كورنيليا عام 810 قبل الميلاد، الذي أقر للشخص المتضرر من اقتحام منزله أو دخول الغير فيه عنوة رفع دعوى أمام القضاء، حيث كانت تعتبر المساكن أماكن مقدسة لا يجوز الاعتداء عليها، كما تضمن قانون مانو الصادر في الهند في القرن الثالث عشر (13) قبل الميلاد نصوصا تعاقب كل من ينتهك حرمة البيت، كما أقر القانون الإغريقي حماية غير مباشرة للمساكن.

أما القوانين الحديثة فقد ازداد الاهتمام فيها بالحق في الخصوصية، أو في حرمة الحياة الخاصة منذ الربع الأول من القرن التاسع عشر، حيث ارتبطت هذه الفكرة باتجاهات تشريعية وفقهية وقضائية متباينة حول مضمون هذا الحق

¹ - سورة الحجرات: الآية 12.

² - سورة النور: الآية 27.

³ - د/ حسن الجندي: ضمانات حرمة الحياة الخاصة في الإسلام، ط1، دار النهضة العربية، القاهرة، 1993، ص14.

أثر تكنولوجيا الإعلام والاتصال على حق الإنسان في حرمة حياته الخاصة

وطبيعته القانونية والعناصر المكوّنة له، وفي هذا الصّدّد تنص المادة الثالثة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام 1948 على أنّه: ((لكل فرد الحق في الحياة والحرية وسلامة شخصه))، كما نصت المادة الثانية عشر منه على أنّه: ((لا يتعرّض أحد لتدخل تعسفي في حياته الخاصة أو أسرته أو مراسلاته أو لحملات على سمعته وشرفه، ولكل شخص الحق في حماية القانون من مثل هذا التدخل أو هذه الحملات))، وفي نفس الصّدّد قضت المادة الثامنة من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان والحرّيات الأساسيّة لسنة 1950 بما يلي: ((لكل فرد الحقّ في أن تحترم حياته الخاصّة، ولا يجوز للسلطة العامّة أن تتدخل في مباشرة هذا الحقّ، إلاّ بناء على نصّ القانون، ول مقتضيات المجتمع الديمقراطي، ولمصلحة الأمن القومي أو الأمن العام، أو الرفاهية الاقتصادية للدولة أو لمنع الفوضى والجريمة، أو لحماية الصحة والأخلاق، أو لحماية حقوق وحرّيات الآخرين)).

غير أنّه إذا كان من اليسير حماية هذا الحق في الماضي فإن هذا الأمر لم يعد متاحاً. يمثل هذه السهولة في هذا العصر الرقمي الذي بلغ فيه التطور التكنولوجي أوجّه، هذا التطور الذي لا ينكر عاقل أنّه حقق للإنسان منافع لا حصر لها، ولعب دوراً كبيراً في تحقيق الرقي والازدهار للمجتمعات المتمدّنة، إلاّ أنّه بالمقابل حمل بين طياته مخاطر جمة على حرّية الأفراد، خاصة مع انتشار وسائل الرقابة السمعية والمرئية، إلى غير ذلك من الأجهزة والمعدّات المتطوّرة التي تسبب انتهاكات خطيرة وتعدّيّا بينا على الحياة الخاصّة للأفراد، حيث أصبحت حياتنا عالماً شفافاً والإطلاع على أسرار الناس أمراً متاحاً للكثير من الأشخاص من خلال التصنّت والتجسس والتسجيل¹، ومما ساعد على هذا انتشار مواقع الدردشة والتواصل الاجتماعي على غرار (Face book, Twitter, My space, you tube) وغيرها، ومما زاد الطين بلة تساهل الكثير منّا وتفريطهم في خصوصياتهم من خلال وضع معلومات وصور شخصية ومقاطع فيديو تخص مناسبات خاصة مثل حفلات الزواج، والأدهى والأمر أن الكثير من الأطفال والمراهقين يستعملون هذه الشبكات بلا حسيب ولا رقيب مما يعرضهم للابتزاز والتهديد والتغريب من قبل محترفي الإجرام الإلكتروني والهكرز².

المطلب الأول: تعريف الحق في حرمة الحياة الخاصّة³

من الصعوبة بمكان إيجاد تعريف جامع مانع للحق في الخصوصية أو الحق في حرمة الحياة الخاصّة، ومرد ذلك نسبيّة هذه الفكرة ومرونتها واختلافها باختلاف المجتمعات، وارتباطها بالانتماءات الدينيّة والقيم والعادات في المحيط الذي يعيش فيه الإنسان، لذا يقتضي تعريفها تحديد عناصرها المكوّنة لها وهذا ليس بالأمر اليسير، لذا نجد أنّ الكثير من

¹ - محمد أمين الخرشنة، إبراهيم سليمان القطاونة: الحماية الجنائية لحرمة الحياة الخاص في قانون العقوبات الإماراتي، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والقانونية، المجلد 13، العدد 1، يونيو 2016، ص 61.

² - سوزان عدنان الأستاذ: انتهاك حرمة الحياة الخاصّة عبر الإنترنت (دراسة مقارنة)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 29، العدد 3، 2013، ص 424.

³ - يطلق على هذا الحق في النظام القانوني الأنجلوأمريكي اصطلاح (Prevacy)، وتعني العزلة عن الآخرين والتفرد والانسحاب من الحياة العامّة، بينما يطلق عليه في النظام اللاتيني عموماً وفي فرنسا تحديداً مصطلح (Vie privé).

التشريعات الدولية والداخلية تكفل حماية قانونية لهذا الحق دون أن تعرفه أو ترسم حدوده¹، ومع ذلك حاول الفقه القانوني تعريفه من خلال إيراد تعريف وصفي عام، أو بالتعرض للعناصر المكونة له مع ترك المجال مفتوحا لما يقضي به التطور من حذف أو إضافة، وفي هذا الصدد ذهب جانب من الفقه الفرنسي إلى تعريف هذا الحق تعريفا سلبيا بأنه: ((كل ما لا يعد حياة عامة)) والحياة العامة هي: ((ذلك الجانب من حياتنا الذي يجري في حضور الكافة أو أمامهم، إنه مساهمة العامة في حياة الدولة أو الأمة...))، بينما عرفه البعض بتعريف إيجابي: ((الدائرة أو المنطقة السرية من الحياة أو بالأحرى هي: المنطقة التي يملك الفرد سلطة إبعاد الآخرين عنها))².

وفي نفس المعنى يعرفه معهد القانون الأمريكي بالقول: ((كل شخص ينتهك بصورة جدية وبدون وجه حق حق شخص آخر في أن لا تصل أموره وأحواله إلى علم الغير، وألا تكون صورته عرضة لأنظار الجمهور يعتبر مسؤولا أمام المعتدى عليه))، وفي تعريف مشابه ذهبت بعض المؤتمرات الدولية إلى تعريف هذا الحق بأنه: ((حق الشخص في أن تتركه يعيش وحده، يعيش الحياة التي يرتضيها مع أدنى حد من التدخل من جانب الغير))، ولا شك أن هذه التعاريف تجانب الصواب وهي غير دقيقة بحيث يكتنفها الغموض وعدم التحديد لأن ثمة صعوبة بالغة في التمييز بين ما يعد حياة عامة وما يعد حياة خاصة، كما أنهما تربط الحياة الخاصة بفكرة الحرية بحيث تجعل منها مرادفا لها، وهذا غير صحيح فالسجين مثلا مسلوب الحرية غير أن هذا لا يلغي حقه في حرمة حياته الخاصة³، ويبقى أن للحرية مجالا أوسع من الحق في الخصوصية ويمكن القول أن هذا الأخير يهدف إلى كفالة أسرار الفرد وحميميته، ولا يثار هذا الحق إلا بصدد جوانب من الحرية تتسم بممارستها بمنأى عن الآخرين، أما الحرية فتهدف إلى كفالة حقوق أخرى كحرية العمل وحرية التجارة وما شابههما⁴، كما أن التركيز على فكرة الانعزال عن الآخرين كميّار لتحديد الحق في الخصوصية في غير محله باعتبار أن المكان لا يعدّ معيارا للخصوصية، فالشخص يمكنه أن يتحدث مع غيره عن خصوصياته في مكان عام⁵.

وثمة من عرف الحياة الخاصة من خلال تعداد مظاهرها المختلفة، وفي هذا الصدد عرفها الدكتور يونس عرب بقوله: ((الحياة الخاصة للإنسان تشمل الحق في العيش مع ذاته وأسرته في هدوء وسكينة، والحق في السرية المهنية، وسرية المراسلات والمحادثات، حرمة المساكن وحرية الاعتقاد والفكر، المسألة العائلية والعاطفية، والروحية والمالية... الخ، وهي

¹ - د/ حسين نوار: آليات تنظيم المشرع الجزائري لجريمة الإعتداد على الحق في الحياة الخاص إلكترونيا، أعمال الملتقى الوطني الموسوم ب: آليات مكافحة الجرائم الإلكترونية في التشريع الجزائري المنظم من قبل مركز جيل للبحث العلمي، الجزائر، 29 مارس 2017، ص108.

² - J- Carbonnier : Droit civil, Les personnes, Coll. Themis, droit,picé, P.U.F, Paris, 1995, p.254.

³ - بيو خلاف: تطور حماية الحياة الخاصة للعامل، مذكر ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011، ص8.

⁴ - د/ صفية بشاتن: الحماية القانونية للحياة الخاصة-دراسة مقارنة- رسالة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري- تيزي وزو- 2012، ص3.

⁵ - صبرينة بن سعيد: حماية الحق في حرمة الحياة الخاصة في عهد التكنولوجيا، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2015/2014، ص13.

أثر تكنولوجيا الإعلام والاتصال على حق الإنسان في حرمة حياته الخاصة

من المظاهر الاجتماعية الضرورية لكل إنسان، وجزء لا يتجزأ من الوجود الإنساني تحب حمايته بكل قوة من التعسف والاعتداء أيما كان الشخص المعتدي وبغض النظر عن المعتدى عليه أو الوسيلة المستعملة في الاعتداء¹.

كما عرفت الهيئة الاستشارية للمجلس الأوروبي الحق في حرمة الحياة الخاصة بأنه: ((القدرة على أن يعيش الإنسان حياته كما يريد مع أقل حد من التدخل)) ثم عدت صور وتطبيقات الحياة الخاصة ومنها:

1- الحياة العائلية؛

2- الحياة داخل الأسرة؛

3- الكشف عن وقائع غير مفيدة وقد تسبب حرجا؛

4- إعطاء صورة غير صحيحة عن الفرد؛

5- ما يتعلق بسلامة الجسم والشرف والاعتبار؛

6- نشر الصور الفوتوغرافية دون إذن الشخص؛

7- الحماية ضدّ التحسس؛

8- الحماية ضدّ الكشف عن المعلومات الخاصة التي يعلمها أحد الأشخاص؛

9- الفضولية غير المقبولة والتي تكون دون مبرر؛

10- الحماية ضد استعمال الاتصالات الخاصة؛

رغم ذلك لم يسلم هذا الاتجاه من سهام النقد حيث أنه لا يمكن حصر مظاهر الحق في الحياة الخاصة، كما يلاحظ أنّ هذه التعاريف حددت حالات الاعتداء على هذا الحق قبل تحديد مضمونه وهذا يمثل مصادرة على المطلوب².

المطلب الثاني: الطبيعة القانونية للحق في حرمة الحياة الخاصة

اختلف الفقه حول تحديد الطبيعة القانونية للحق في حرمة الحياة الخاصة وهنا ظهرت اتجاهات مختلفة؛ حيث ذهب اتجاه أول إلى أنّ الحق في الخصوصية هو حق ملكية¹، بينما يذهب اتجاه ثان إلى أنّه عبارة عن حق من الحقوق اللصيقة

¹ - المحامي يونس عرب: المصدر

[http : // wIDww.arab.e.law.com/chow/similar.asp.id20](http://wIDww.arab.e.law.com/chow/similar.asp.id20).

² - صبرينة بن سعيد : المرجع السابق، ص16.

بشخصية الإنسان، ويذهب اتجاه ثالث إلى اعتباره حقاً معنوياً يشبه إلى حد بعيد حقوق الملكية الفكرية خاصة حق الاختراع، ومن ثمة يجوز تصنيف هذا الحق في إطار حقوق الملكية المعنوية.

فطبقاً للاتجاه الأول الذي يعتبر الحق في الخصوصية عبارة عن حق ملكية أو حق عيني² يكون الإنسان مالكا لحياته الخاصة، وعليه لا يجوز التعرض له في حقه هذا، وقد نشأت هذه الفكرة بداية فيما يتعلق بالحق في الصورة باعتبارها خاضعة لما يخضع له حق الملكية من أحكام، فلإنسان حق ملكية على صورته، ثم تطور الأمر ليشمل حق الحياة الخاصة بكافة مظاهرها، ويترتب على هذه الفكرة نتائج هامّة منها:

- يجوز للإنسان استغلال واستعمال جسده وصورته والتصرف فيهما، كأن يبيع جزء من جسده أو يغيّر ملامحه، مع عدم جواز تصوير الشخص أو استغلال صورته دون علمه أو دون رضاه حتى وإن كان في مكان عام.

- من حق الإنسان رفع دعوى الاعتداء على حرمة حياته الخاصة دون الحاجة إلى إثبات الضرر مادياً كان أو معنوياً، إعمالاً لحق المالك على ملكيته، كما أنّ هذا الحق غير قابل للتقادم.

وقد لقي هذا الاتجاه انتقادات كبيرة باعتبار أنّ عدّه هذا الحق حق ملكية لا يوفر له الحماية القانونية اللازمة، فمالك العقار لا يمكنه منع الغير من تصوير ملكه من الخارج على سبيل المثال، كما أنّ خصائص الحق في الحياة الخاصة يتعارض مع خصائص حق الملكية³.

أما الاتجاه الثاني فيعدّ هذا الحق من قبيل الحقوق الشخصية، ومن أبرز الفقهاء القائلين بذلك الفقيه الفرنسي (كاربونييه) الذي يرى أنّ الحق في الخصوصية يتشابه مع الحق الشخصي، وبالضبط الجانب الإيجابي أو الحق في الذمة المالية، حيث يقابله الجانب السلبي المتمثل في الامتناع عن عمل، فالمدين بهذا الالتزام لا يجوز له كشف خصوصيات الغير الذي يتعامل معه.

وباعتبار أنّ الحق في الحياة الخاصة من الحقوق اللصيقة بالشخصية، فإن الفقه الحديث يميل إلى القول بأنّ أساس الحماية القانونية لهذا الحق ليست قواعد المسؤولية المدنية التي تقتضي إثبات كل من الخطأ في جانب المسؤول والضرر الذي يلحق المضرور، بل هو محمي بمجرد وقوع الاعتداء عليه بغض النظر عن حسامة الضرر لأن هذا الأخير مفترض،

¹ - عرّف المشرع الجزائري الملكية في نص المادة 693 من التقنين المدني بأنها: ((الملكية هي: حق التمتع والتصرف في الأشياء بشرط ألا يستعمل استعمالاً تحرمه القوانين والأنظمة))، وهي أهم الحقوق العينية الأصلية لأنها تتيح للمالك جملة من الحقوق أهمها: حق الاستعمال، حق الاستغلال، وحق التصرف.

² - Edelman (B) : Esquisse d'une théorie du sujet : L'homme et son image, DALLOZ, 1970, chro, 1990, p.119.

نقلا عن د/ صفية بشتان: المرجع السابق، ص 141.

³ - عبد القادر عمير: تأثير تكنولوجيا المعلومات على الحق في الحياة الخاصة، حوليات جامعة الجزائر، المجلد 34، العدد 1، 2020، ص 443.

أثر تكنولوجيا الإعلام والاتصال على حق الإنسان في حرمة حياته الخاصة

وعليه يمكن اعتبار هذا الحقّ حقاً غير مالي مرتبط بالكيان الشّخصي للإنسان، وهذا ما أكدته المادة 9 من القانون المدني الفرنسي، والمادة 50 من التقنين المدني المصري التي اعتبرت أنّ الحقّ في الحياة الخاصة من الحقوق الشّخصيّة، ويترتب على اعتباره كذلك عدّة نتائج منها:

- أنّ صاحب الحقّ يستأثر به وحده ولا يجوز للغير الاطلاع عليه إلا بإذنه، بحيث يقع التزام على الكافة باحترامه.
- أنّه غير قابل للتصرف فيه بأيّ صورة كانت كالبيع والإيجار والهبة، وهو فضلا عن ذلك غير قابل للتنازل أو التّرك سواء كان الاتّفاق على ذلك صريحا أو ضمنيا، مؤقتا أو مطلقا، فتكون كلّ هذه الاتّفاقات باطلة، غير أنّه استثناء يجوز أنّ يتنازل الإنسان عن بعض خصوصياته حيث يكون ذلك تنازلا عن ممارسة هذا الحق لا عن الحق في ذاته.
- أنّ هذا الحقّ لا ينقضي بعدم الاستعمال، فهو لا يتقادم وهذا ما نص ليه المشرع المصري في نص المادة 57 من الدّستور¹.

وقد أخذ المشرع الجزائري بهذا الرأى حيث اعتبر الحق في حرمة الحياة الخاصة من الحقوق الشّخصية، حيث يرتبط بكيان الشّخص وآدميته، وقد أكّد على ذلك واضعا جملة من الضمانات التي تحول دون انتهاكه، حيث جاء في المادة 40 من دستور 1996: ((تضمن الدّولة عدم انتهاك حرمة المسكن...))، كما جاء في المادة 39 منه ((لا يجوز انتهاك حرمة حياة المواطن الخاصة، وحرمة شرفه يحميها القانون، وسرية المراسلات والاتصالات الخاصة بكلّ أشكالها مضمونة))، ولا شك أنّ العبارات المستعملة في هذا النص مطاطة وغير محددة، فما المقصود بحماية الحياة الخاصة إذا علمنا أنّ حماية الحق في الخصوصية من حقوق الإنسان باعتباره إنسانا لا من حقوق المواطنة.

كما يمكن أن يطرح تساؤل آخر في هذا الصّد هل الحقّ في الخصوصية هو حقّ واحد أم مجموعة حقوق؟

ذهب البعض إلى أنّه مجموعة حقوق باعتبار أنّ للحياة الخاصّة أبعادا كثيرة ومتداخلة يصعب تحديد معالمها، بينما يرى فريق آخر من الفقهاء أنّه حقّ واحد، لأنّ جملة خصوصيات الإنسان التي يروم حمايتها تندرج ضمنه، وأنّ القول بخلاف ذلك يفضي إلى إنكار وحدة القانون الذي يحمي مصالح الأفراد، ويمكن القول أنّ اعتماد حقّ موحد للخصوصيّة من شأنه إعطاء ضمانات حقيقية للأفراد والقضاء في تطبيق القانون، مما يكفل ضمنا أكبر للإنسان في مواجهة التغيرات الاجتماعية والتكنولوجية المتزايدة².

¹ - د/ صبرينة بن سعيد: المرجع السّابق، ص 23.

² - سوزان عدنان الأستاذ: المرجع السّابق، ص 430.

المبحث الثاني: مظاهر الاعتداء على الحق في حرمة الحياة الخاصة في ظل الطفرة التكنولوجية

مع التطور الهائل في وسائل الإعلام والاتصال والتقدم التقني غير المسبوق بدأ مفهوم حماية الحق في الحياة الخاصة في النقل والاضمحلال تدريجياً، فالتقنيات الحديثة مسّت التركيبة العضوية للإنسان كما مست أفكاره ووجدانه، كما أنه ظهرت تقنيات مراقبة تقوم بمراقبة الإنسان صوتاً وصورة، فضلاً عن أن التكنولوجيا بحواسيب آلية عن طريق بنوك معلوماتية فردية تجعل الحفاظ على الخصوصية أمراً بالغ التعقيد، ويدافع الكثيرون عن استعمال هذه التقنيات مستندين إلى أسانيد وحجج مختلفة منها: التقدم العلمي والطبي، مكافحة الإرهاب، الترويج الاقتصادي والمالي، أو التنظيم الأفضل والأمثل للدولة.

المطلب الأول: الوسائل الفعلية للاعتداء على الحق في حرمة الحياة الخاصة

تعددت وتنوعت وسائل الاعتداء على الحياة الخاصة، ولعلّ من أهمها ما يعرف بالتجسس الأرضي (فرع أول)، والمراقبة عبر الأقمار الصناعية بفعل الترددات الهوائية (فرع ثان).

الفرع الأول: التجسس الأرضي

ويقصد بها استخدام التقنيات التكنولوجية الأرضية الحديثة الغير مرتبطة بالترددات الهوائية أو ما يعرف بالهاتز، والتي يمكن تقسيمها إلى الأصناف الآتية:

أولاً: تكنولوجيا التصغير اللامتناهي

حيث يتم تصنيع أجهزة دقيقة لا ترى حتى بالعين المجردة، عن طريق تقنية النانو، الذي يعد أدق وحدة قياس توصل إليها العلماء في عصرنا الحالي، والذي يبلغ طوله واحد من بليون من المتر، أي جزء من مليار، ومن ثمة فالنانومتر هو واحد من المليار من المتر¹، ورغم المزايا الكثيرة لاستعمال هذه التقنية إلا أنها لا تخلو من مخاطر باعتبارها تتجاوز حدود الخيال، حيث أصبح الواحد منا مرآة مفتوحة أمام هذه التقنيات، ويمكن القول أنها تكاد تقضي على الحق في الخصوصية، وهذا ما يظهر بوضوح في المجالات التي استعملت فيها هذه التقنية ومن أهمها:

1/ تقنيات المراقبة والتجسس

يعدّ التجسس الميدان الخصب لتقنية النانو، وفي هذا الصدد تم تصنيع أجهزة تجسسية بحجم الذبابة، بإمكانها احتراق أضيق الأماكن وأكثرها سرية، يتم تشغيلها بمحرك تمّ تصنيعه في مراكز أبحاث الذكاء الصناعي، وتستخدم هذه التقنية

¹ - أحمد توفيق حجازي: تكنولوجيا النانو، الثورة التكنولوجية الحديثة، دار كنوز المعرفة العلمية، عمان، الأردن، 2012، ص 11. مكانها

في المجال الحربي، ويمكن بهذه التكنولوجيا تصنيع روبوتات على شكل صراصير أو كائنات دقيقة يمكنها تسلق الجدران والسلام والجدران الصخرية ودخول البيوت دون أن يشعر بها أحد.

2/ المعلوماتية في عهد تقنيات النانو

من أهم المجالات التي ركزت عليها تقنية النانو نجد تكنولوجيا المعلومات، نظرا للأهمية التي تكتسبها هذه الأخيرة في حياة الناس لأنها تتضمن معلومات وبيانات كثيرة جدا عنهم، ويزداد تهديد تقنية النانو على التكنولوجيا المعلوماتية، خاصة وقد أصبح حجم الحواسيب صغيرا جدا مقارنة بالعقود الماضية حيث نجد حواسيب يمكن وضعها في الجيب أو على معصم اليد.

ثانيا: البيومتر (الإحصاء الحيوي)

حيث بدأ العمل بهذه التقنية عقب هجمات الحادي عشر سبتمبر 2001، بدعوى مكافحة الإرهاب، وبواسطتها يمكن التعرف على الأشخاص باستخدام المعطيات البيولوجية والسلوكية، حينها تصبح هذه المعطيات عبارة عن بصمات رقمية تتم ترجمتها إلى بيانات¹.

وعن طريق تقنية الإحصاء الحيوي يمكن معرفة الشخص على وجه التحديد دون الحاجة لبطاقات هوية، وعلى هذا فهي تعدّ وسيلة فعالة لحماية الأشخاص، وتتنوع الطرق البيومترية فمنها البصمة الرقمية التي تعدّ أشهرها وأكثرها شيوعا، ومنها التعرف على الأشخاص عن طريق قرينة العين التي تمّ استخدامها لأول مرة عام 1980، ثمّ بصمة الوجه التي بدأ استعمالها عام 1990.

ولعل أكثر الطرق مساسا بالخصوصية ما يعرف بتقنية الماسح الضوئي التي استعملتها الولايات المتحدة الأمريكية في مطاراتها والتي أثار استخدامها جدلا واسعا، وهو عبارة عن جهاز (سكانار) يعتمد على التصوير الإلكتروني عن طريق كاميرات إلكترونية حيث يمر الإنسان من أمامها بعد أن يلف بأسلاك إلكترونية كهربائية ضوئية حول طرف من أطراف جسده، فيتم كشف ما تحت ملابسه، حيث تظهر الأجساد عارية تماما على لوحة كربونية الصورة، رقمية النظام، بما فيها من التفاصيل التشريحية الدقيقة.

وقد ثار جدل واسع حول مدى مساس هذه التقنية في حق الإنسان في الخصوصية، فدافع عنها البعض بحجة أنّها تستعمل عموما في المطارات لدواعي أمنية بحتة، تفاديا لعمليات اختطاف وتفجير الطائرات، ولا شك أن في ذلك إنقاذ لأرواح الآلاف من الناس وحق الإنسان في الحياة مقدم على حقه في الخصوصية.

¹- Marjorie gréco : Enjeux et risques des nouvelles techniques d'identifications, presse universitaire de perpignan, 2011, p.110.

غير أن الغالبية العظمى من الناس ترفض هذه التقنية حتى في الدول التي استخدمت فيها، لأن كافة الشرائع والأعراف ترفض التلصص والتجسس على خصوصية الإنسان وتقدس جسده، كما رفضت منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان اللجوء لهذه التقنية جملة وتفصيلاً، ويرى البعض أنه ينتهك كافة القواعد الأخلاقية ويمتهن كرامة الإنسان، وهذا ما أكد عليه مفوض حماية البيانات الشخصية في الحكومة الألمانية بيتر شارل حيث قال: ((أن استخدام الماسح الضوئي بالمطارات مخالف للدستور الألماني، ولا يتفق مع مبادئه المتعلقة بالمحافظة على الخصوصيات، بل تعد إرهاباً واعتداءً صارخاً على الحرية الشخصية، فلا يوجد بالمطلق جهاز ماسح ضوئي يحافظ على الحقوق الشخصية...))¹.

ثالثاً: الأجهزة السميّة البصرية

منها مكبرات صوت لا يزيد حجمها عن رأس عود ثقاب يمكن وضعها في كل مكان، لها القدرة على التوصيل الإذاعي، ودون الحاجة إلى توصيلات سلكية، بل يمكن وضعها في الجدار الخارجي للبيت، كما توجد آلات تصوير دقيقة بإمكانها تصوير خطابات مقروءة بصورة واضحة وآلة تصوير مزودة بعدسة قطرها 20 سنتيمتر، كما يمكن استخدام آلات فوتوغرافية تعمل في الظلام، وباستطاعتنا إخفاؤها باستعمال تقنيات الإضاءة تحت الحمراء.

ومما يجعل هذه الأجهزة تشكل خطراً على حق الإنسان في الخصوصية أنها متوفرة في الأسواق، وسعر بعضها يبقى معقولاً، فتوجد أجهزة خاصة بأماكن العمل وأخرى بالبيوت، كما توجد أجهزة تزرع على السقف تبدو كأنها مصابيح، ومنها ما يوجد على الجدران كأنها مأخذ كهربائي، كما توجد كاميرات المراقبة التي توضع من قبل السلطات لحفظ النظام أو من طرف الأشخاص العاديين بناء على رخص من الجهات المختصة.

الفرع الثاني: التجسس عبر الأقمار الصناعية

لا شك أن الفضاء أصبح يعج بالأقمار الصناعية التي يتم استعمالها لأغراض مختلفة، ولا ريب أن هذه الأقمار مزاي لا تحصى منها مشاهدة البث التلفزيوني العابر للقارات، وإجراء مكالمات هاتفية لمسافات بعيدة، بيد أنها تشكل مخاطر جسيمة على الحياة الخاصة للأفراد، حيث يمكنها مراقبة حركة الشخص المستهدف في أي مكان، وكثيراً ما تستعمل للتجسس عن طريق الترددات (الهاتيز) بالتقنيات الآتية:

أولاً: المراقبة بواسطة الهاتف النقال

هذه الأخيرة التي كانت في بداياتها تستخدم كمجرد هواتف إلا أن استعمالها تطورت بشكل مذهل، فصارت وسائل تكنولوجية متنوعة الاستخدامات بالغة التأثير في كافة جوانب حياتنا اليومية.

¹ - أشارت إليه د/ بن سعيد صبرينة: المرجع السابق، ص 106.

ولا شك أن استخدامهما قد يمس بالحياة الخاصة للأفراد لأنها في متناول الكافة صغارا وكبارا، لأنها قد تستعمل للتحسس، فقد تستعمل للتصوير وتخزين المحادثات والصور الشخصية ثم لا يعلم مصير المواد والتسجيلات المخزنة بل قد تستعمل للتهديد والابتزاز، والغريب أن التنصت اعتبرته بعض الحكومات مشروعاً حيث أقر الكونغرس الأمريكي عام 1994 قانوناً يسمح بالتنصت ويضفي عليه المشروعية، بل أمر فيه جميع مصنعي الهواتف بتصنيعها بحيث تسهل عملية تتبع ومراقبة مستعمليها.

ثانياً: المراقبة الراديوية (شرائح التعريف) بواسطة الشرائح

حيث يمكن تحديد الهوية عن طريق شرائح راديوية، باستخدام جهاز يطلق عليه (FRID TAGS)، وهو مكون من شريحة من السليكون وهوائي يمكنه من استقبال وإرسال البيانات والمعلومات من خلال موجات راديوية بالإمكان قراءتها عن بعد، وأول من استخدمها إدارة الأمن الداخلي الأمريكي، لتمييز المواطنين الأمريكيين اختصاراً للوقت والإجراءات عند عبور الحدود الأمريكية، ثم أدمجت في الفضائيات ويمكن وضعها على مختلف الأغراض التي نستعملها كجواز السفر أو الهواتف وغيرها فيكون الإنسان مراقباً في كل مكان، وثمة أكثر من 30 مليون شخص يحمل بطاقة (FRID) على شكل مفاتيح السيارة، أو بطاقات دخول المكاتب، أو لشراء وقود السيارة، أو لدفع رسوم استغلال الطرق السريعة، أو بطاقات الائتمان... الخ.

ورغم المزايا العديدة لها إلا أنها تشكل انتهاكاً لخصوصيات الأفراد ومساساً بحياتهم الخاصة، فمن كانت إحدى أغراضه فهذا يعني أن الغير يعرف من هو وأين يعيش، كيف يعيش، مع من يتكلم، ماذا يأكل وغيرها من البيانات التي تتيحها هذه التقنية.

المطلب الثاني: الحواسيب الآلية والشبكة العنكبوتية (الانترنت)

لا ريب أن المخاطر التي تناولناها سابقاً تصبح أكثر خطورة إذا ما تم صبها في الحواسيب الآلية، حتى وإن لم يكن لها صلة بالمعلوماتية، ومع وجود الحكومات الإلكترونية أصبح الفرد كتاباً شفافاً مكشوفاً، وكان لهذه التقنية الأثر البارز في تغيير المنظومة القانونية فقها وقضاء، وقد تعددت وتضاعفت استخدامات الحواسيب الآلية لتشمل كافة المجالات والقطاعات بالنظر للميزات الكثيرة له (سعة التخزين، التنظيم، وسرعة الاسترجاع)، وهنا ظهر ما يعرف ببنوك المعلومات.

ولا تقتصر تكنولوجيا الاتصال على الحواسيب وبنوك المعلومات فقط، بل تشمل أيضاً الانترنت التي تمكن من نقل جميع البيانات في شبكة واحد يطلق عليها الشبكة العنكبوتية، تقوم بتجميع وتفكيك ومعالجة البيانات بيسر وسهولة، وهي الوسيلة الإعلامية الاتصالية الأكثر رواجاً وشيوعاً في عالمنا الحالي، وقد حاولت الكثير من الدول وضع نظام حماية لبيئة الانترنت تتوافق مع طبيعة التهديدات التي تمس الحياة الخاصة.

وقد بات من اليسير الحصول على المعلومات المخزنة في الحواسيب المرتبطة بشبكة الانترنت، كما يمكن تبادل المعطيات والمعلومات والبيانات بين حاسوب وآخر، لذا قيل: ((أن شفافية الإنسان وخصوصيته باتت عارية أمام ما تمخض عنه العلم من إعجاز في عالم الحواسيب))، حتى وصلنا إلى مرحلة قرصنة الحواسيب ولم يعد النظام الآلي آمنا خاصة مع انتشار مواقع التواصل الاجتماعي كالفيسبوك والتويتر والواتساب وغيرها، كما أصبحت السرية في خبر كان، حيث أصبح الإطلاع على الأحوال الخاصة في المتناول سواء قدم الشخص هذه البيانات والمعلومات بنفسه أو عن طريق هيئات أو أجهزة أو أشخاص معينين، ومن صور التعدي الإلكتروني على الحق في حرمة الحياة الخاصة نذكر على سبيل المثال لا الحصر:

- إدخال بيانات أو معلومات وهمية بغية الإطلاع على بيانات شخصية تخص الذمة المالية للشخص.

- التجسس الإلكتروني على الحياة الخاصة (مخاطر الفيروسات).

- سرقة المعلومات الخاصة وتزويرها.

- التزوير المعلوماتي.

خاتمة

وفي ختام هذه الدراسة المتواضعة لموضوع أثر تكنولوجيا الاتصال على حق الإنسان في حرمة حياته الخاصة، توصلنا إلى جملة من النتائج من أهمها:

1/ أن الفقه مختلف حول تعريف الحق في الخصوصية؛ أو الحق في حرمة الحياة الخاصة إلا أن الراجح هو أنه يمكن تعريفها في ظل تكنولوجيا الإعلام والاتصال بأنها: ((حق الأفراد في تحديد متى وكيف وإلى أي مدى تصل المعلومات عنهم للآخرين)).

2/ أن ثمة الكثير من الانتهاكات للحق في حرمة الحياة الخاصة في عصر التكنولوجيا بفعل التقنيات الحديثة بالغة التعقيد، على المستويين النفسي والعضوي، من خلال وسائل الاعتداء البيوتقنية.

3/ بغض النظر عن المراقبة البيوتقنية هناك المراقبة الفعلية للأشخاص التي تمس حق الإنسان في حرمة حياته الخاصة، وهي تستهدف مراقبة الشخص وتتبعه سواء كانت المراقبة أرضية أم مراقبة فضائية عن طريق الأقمار الصناعية، وتشمل الأولى تكنولوجيا متناهية في الصغر، والأجهزة البيومترية، ويعد الماسح الضوئي أحد أنواع البيومترية، كما تشمل الأجهزة السمعية البصرية المختلفة ولا شك أن لهذه الأجهزة ميزات كثيرة لكن لها تأثير كبير على خصوصية الإنسان.

أثر تكنولوجيا الإعلام والاتصال على حق الإنسان في حرمة حياته الخاصة

4/ جميع الانتهاكات التي تمس حق الإنسان في حرمة حياته الخاصة تعالج بداية في بنوك المعلوماتية، ثم يقع توزيعها على أصقاع العالم، وما على من يريد الإطلاع على بيانات الشخص الجينية والعقلية والسلوكية إلا أن يضغط على زر الحاسوب، والأخطر من هذا أن تكنولوجيا الإعلام والاتصال أصبحت تكنولوجيا تصنع بتقنية النانو.

5/ نتيجة المساس بالحق في الخصوصية هناك مطالب كبيرة بحماية البيانات الاسمية من تكنولوجيا الإعلام والاتصال، كما بحث رجال القانون آليات وضمانات حماية هذه البيانات.

وأخيرا يمكننا إبداء الاقتراحات الآتية:

- تشديد العقوبات بالنسبة للجرائم الإلكترونية الماسة بجرمة الحياة الخاصة عبر استعمال وسائل التواصل الاجتماعي كالفيسبوك والتويتر والانستغرام وغيرها، حتى تكون لهذه العقوبات دور رادع وزاجر في الوقت نفسه.

- وضع ضوابط اجرائية وعقابة تنسم بالصرامة في حالة الاستعمال السيئ للإجراءات الاستثنائية والخطيرة من قبل الشرطة القضائية في مجال التنصت على المكالمات الهاتفية والتقاط الصور وتسجيلها.

- تعديل القانون المتضمن القواعد الخاصة بالوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال ومكافحتها.

- عقد ندوات تحسيسية وأيام دراسية وملتقيات علمية تهدف إلى شرح مضمون القانون 07/18 المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، مع إشراك جميع الفاعلين الاجتماعيين والإعلاميين والقانونيين في هذه التظاهرات العلمية.

- وضع نظام قانوني يحكم أجهزة المراقبة عبر الكاميرات، خاصة مع الاستعمال واسع النطاق لها في الشوارع ومدخل العمارات والمتاجر ومحطات النقل، وغيرها، مما يتطلب وضع نظام قانوني خاص تصان به الحقوق والحريات وتضامن به الحياة الخاصة، ومن الضمانات التي يتعين التأكيد عليها حق كل شخص تم تصويره في مكان عام أن يطلب من المسؤول عن نظام المراقبة محو صورته أو طمسها أو عدم الاحتفاظ بها لمدة طويلة، إلا إذا كان الأمر متعلقا بتحقيق قضائي، مع الاحتفاظ بحق كل شخص متضرر من التركيب السيء لهذه الكاميرات من رفع دعوى قضائية للمطالبة بنزعها مع المطالبة بالتعويض إن كان له مقتضى.

قائمة المصادر والمراجع

01- القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم.

02- أحمد توفيق حجازي : تكنولوجيا النانو، الثورة التكنولوجية الحديثة، دار كنوز المعرفة العلمية، عمان، الأردن، 2012.

- 03- بيو خلاف: تطور حماية الحياة الخاصة للعامل، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011.
- 04- حسن الجندي: ضمانات حرمة الحياة الخاصة في الإسلام، ط1، دار النهضة العربية، القاهرة، 1993.
- 05- حسين نوار: آليات تنظيم المشرع الجزائري لجريمة الاعتداد على الحق في الحياة الخاصّ إلكترونيًا، أعمال الملتقى الوطني الموسوم ب: آليات مكافحة الجرائم الإلكترونية في التشريع الجزائري المنظم من قبل مركز جيل للبحث العلمي، الجزائر، 29 مارس 2017.
- 06- سوزان عدنان الأستاذ: انتهاك حرمة الحياة الخاصة عبر الإنترنت (دراسة مقارنة)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 29، العدد 3، 2013.
- 07- صبرينة بن سعيد: حماية الحق في حرمة الحياة الخاصة في عهد التكنولوجيا، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2015/2014.
- 08- صفية بشاتن: الحماية القانونية للحياة الخاصة-دراسة مقارنة- رسالة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري- تيزي وزو - 2012.
- 09- عبد القادر عميمر: تأثير تكنولوجيا المعلومات على الحق في الحياة الخاصّة، حوليات جامعة الجزائر، المجلد 34، العدد 1، 2020.
- 10- محمد أمين الخرشة، إبراهيم سليمان القطاونة : الحماية الجنائية لحرمة الحياة الخاصة في قانون العقوبات الإماراتي، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والقانونية، المجلد 13، العدد 1، يونيو 2016.
- 11- أمر 58/75 مؤرخ في 26 سبتمبر 1975، يتضمن القانون المدني المعدل والمتمم، جريدة رسمية رقم 78 صادرة بتاريخ 26 سبتمبر 1975.
- 12- مرسوم رئاسي رقم 438/96 مؤرخ في 26 رجب 1417هـ الموافق لـ 8 ديسمبر 1996م يتعلق بإصدار نص تعديل الدستور المصادق عليه في استفتاء 28 نوفمبر 1996، الجريدة الرسمية، عدد 76، صادرة في 27 رجب 1417هـ الموافق لـ 8 ديسمبر 1996.
- 13- قانون رقم 07/18 مؤرخ في 2018/06/10 يتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، جريدة رسمية عدد 34، صادر بتاريخ 2018/06/10.
- 14/http : //wldww.arab.e.law.com/chow/similar.asp.id20.

15- **J- Carbonnier** : Droit civil, Les personnes, Coll. Themis, droit, picé, P.U.F, Paris, 1995, p.254.

16- **Edelman (B)** : Esquisse d'une théorie du sujet : L'homme et son image, DALLOZ, 1970, chro,1990,p.119.

17- **Marjorie gréco** : Enjeux et risques des nouvelles techniques d'identifications, presse universitaire de perpignan,2011.